

آثار انخفاض أسعار النفط على المؤشرات الاقتصادية The effects of low oil prices on economic indicators

تاريخ الإرسال: 20/05/2018 تاريخ القبول: 15/09/2018

بوشة محمد

جامعة امحمد بوقةرة – بومرداس
boucha.mohamed@yahoo.fr

عرقوب نبيلة

جامعة امحمد بوقةرة – بومرداس
nabila207@yahoo.fr

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان آثار انخفاض أسعار النفط على بعض المؤشرات الاقتصادية وما ترتب عن هذا الانخفاض من آثار بالغة على اقتصاديات البلدان المصدرة والمنتجة للنفط وحتى على البلدان المستوردة له. فقد انخفضت أسعار النفط بحوالي 55% منذ سبتمبر 2014 لتصل إلى 49.5 دولار/البرميل في سنة 2015، ثم 40.7 دولار/البرميل في سنة 2016 حسب تقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروول وتقارير الأوبك، بحيث أن التقديرات تشير إلى أن انخفاض أسعار النفط كان مدفوعا بعوامل العرض والطلب. وسنتطرق إلى آثار انخفاض أسعار النفط على كل من أسعار الفائدة، قيمة العملات، المالية العامة، وأسواق الأسهم وذلك في محورين، نعرض في المحور الأول تطور أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها، وفي المحور الثاني الآثار الناجمة عن تراجع أسعار النفط.

الكلمات الدالة: أسعار النفط، الطلب، العرض، الأوبك، اتفاقية تخفيض الإنتاج.

Abstract :

The aim of this study is to show the effects of the decline in oil prices on some economic indicators and the consequent impact of this decline on the economies of the countries exporting and producing oil and even the importing countries. Oil prices have fallen by about 55% since September 2014 to reach \$ 49.5 / barrel in 2015 and \$ 40.7 / barrel in 2016 according to the report of the Organization of Arab Petroleum Exporting Countries and OPEC reports. It is estimated that the decline in oil prices was driven by factors Supply and demand. We will discuss the effects of the decline in oil prices on both interest rates, currency values, public finance and equity markets. In two axes, we present in the first axis the development of oil prices and the factors affecting them. In the second axis are the effects of the decline in oil prices.

Keywords: oil prices, demand, supply, OPEC, production reduction agreement.

تمهيد:

لقد عرفت أسعار النفط خلال العقد الأول من القرن 21 تطورات كبيرة مما جعل الدول المستوردة تسعى إلى تخفيض سعر اليرميل وزيادة الاستيراد، لكن منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) قررت عدم خفض إنتاجها أين تتوقع أن تتعافى أسعار النفط جزئياً على المدى المتوسط نتيجة عدم التوازن بين العرض والطلب على النفط، بالإضافة إلى التراجع المرجح في نمو الاستثمارات والطاقة الإنتاجية المستقبلية في القطاع البترولي استجابة لانخفاض أسعار النفط. وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة الآثار المترتبة عن تراجع أسعار النفط على بعض المؤشرات الاقتصادية.

وانطلاقاً من التحليل السابق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هي الآثار المترتبة على انخفاض أسعار النفط على المؤشرات الاقتصادية ؟

وتندرج ضمن هذا السؤال الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

✓ ما هي التطورات التي عرفتتها أسعار النفط ؟

✓ ما هي العوامل التي ساعدت على تطور أسعار النفط ؟

✓ وما هي آثار تراجع أسعار النفط ؟

فرضيات البحث: يمكن أن نطرح الفرضية الأساسية لهذا البحث كما يلي:

تخضع أسعار النفط لعوامل أساسية أهمها الإنتاج العالمي للطاقة، والطلب العالمي للنفط.

المنهج المتبع: سوف نعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى المنهج الاستقرائي لتحليل واستقراء المعطيات الخاصة بأسعار النفط وبعض المؤشرات الاقتصادية في بلدان العالم من خلال تأثير انخفاض أسعار النفط عليها.

المراجع المستخدمة: لقد تم استخدام مختلف المراجع الأساسية في مجال الطاقة من تتمثل في المراجع المكتبية، وأغلبها التقارير الصادرة عن منظمة الأوبك، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، وكالة الطاقة الدولية، وتقارير صندوق النقد الدولي.

خطة البحث: للإمام بجميع جوانب البحث، رأينا أن نقسم عناصره إلى محورين أساسيين، بحيث يبحث المحور الأول في تطور أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها والمحور الثاني يتعلق بآثار تراجع أسعار النفط.

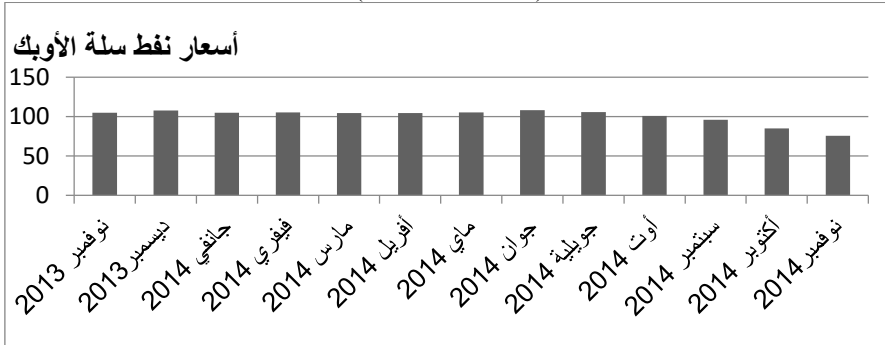
1. تطور أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها:

لقد عرفت أسعار النفط عدة تغيرات عبر الزمن كان لها تأثير على كافة اقتصاديات دول العالم خاصة بعد الأزمات التي عرفتتها أسعار هذه السلعة مما انعكس على الدول المصدرة والمستهلكة للنفط. وسنبين فيما يلي مراحل تطور أسعار النفط والعوامل المؤثرة في تطورها.

1.1- تطور أسعار النفط: لقد زاد إنتاج النفط في الولايات المتحدة بأكثر من مليوني برميل يوميا منذ نهاية سنة 2010، وارتفع الناتج في المملكة العربية السعودية كما

ازدادت الإمدادات من بلدان مثل العراق والكويت والإمارات العربية المتحدة، وقد أدت هذه التطورات إلى استقرار أسعار النفط بدرجة كبيرة بحيث تراوحت بين 100 و120 دولار للبرميل في الفترة ما بين 2011 وأوت 2014. ومع هذا انخفضت الأسعار بحوالي 55% منذ سبتمبر 2014، وخلال شهر نوفمبر من نفس السنة شهد المعدل الشهري لأسعار سلة خامات الأوبك تراجعاً بمقدار 9.5 دولار للبرميل مقارنة بأسعار الشهر السابق، أي بنسبة 11.2% ليصل إلى 75.6 دولار للبرميل مسجلاً تراجعاً بـ 29.4 دولار للبرميل، أي بنسبة 28% مقارنة بمعدله المسجل خلال الشهر المماثل من العام السابق، وهو أقل مستوى له منذ شهر أكتوبر 2010¹ والشكل التالي يبيّن تراجع أسعار النفط التابع لسلة الأوبك خلال الفترة (نوفمبر 2013- نوفمبر 2014):

شكل رقم (1): تطور أسعار نفط سلة الأوبك (2013-2014)
(الوحدة: دولار/برميل)



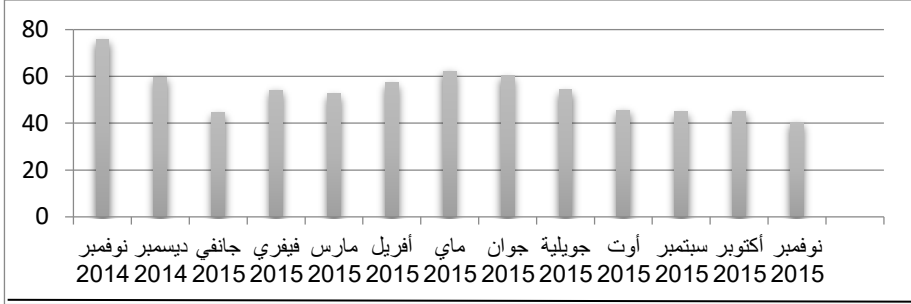
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات التقرير الشهري لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول، جانفي 2015

لقد عرف المعدل الأسبوعي لأسعار سلة الأوبك ارتفاعاً خلال الأسبوع الأول من شهر نوفمبر 2015 مسجلاً 43.7 دولار للبرميل، ثمّ انخفض بعد ذلك ليصل إلى أدنى مستوياته عندما بلغ 38.3 دولار للبرميل خلال الأسبوع الثالث من الشهر قبل أن يعاود الارتفاع مرة أخرى ليصل إلى 39.3 دولار للبرميل خلال الأسبوع الرابع من الشهر. وبصفة عامة، تراجعت أسعار سلة خامات الأوبك خلال شهر نوفمبر 2015 بمقدار 4.5 دولار للبرميل مقارنة بأسعار شهر أكتوبر، أي بنسبة 10% ليصل إلى 40.5 دولار للبرميل، مسجلاً بذلك تراجعاً بحوالي 35 دولار للبرميل، أي بنسبة 46.4% مقارنة بمعدله المسجل خلال الشهر المماثل من العام الماضي. وقد كان لاستمرار وفرة الإمدادات من النفط الخام وتباطؤ الأداء للاقتصاد الصيني، بالإضافة إلى الصيانة

¹ تقرير شهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء (جانفي 2015)، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول (OAEPC) – الإدارة الاقتصادية ص 1، متاح على الرابط: www.OAPECORG.ORG

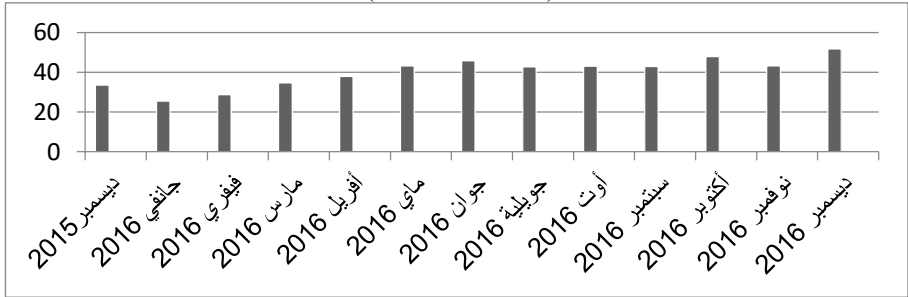
الدورية لمصافي التكرير دورا رئيسيا في انخفاض الأسعار خلال شهر نوفمبر 2015 إلى أدنى مستوى مسجل لها منذ ما يقارب 7 سنوات.²

شكل رقم(2): تطور أسعار نفط سلة الأوبك (نوفمبر 2014- نوفمبر 2015)
(الوحدة: دولار/برميل)



المصدر: إنجاز الباحثين بالاعتماد على معطيات التقرير الشهري O.APEC، جانفي 2016 وخلال شهر ديسمبر 2016، عرف المعدل الشهري لأسعار سلة خامات الأوبك ارتفاعا بمقدار 8.5 دولار للبرميل مقارنة بأسعار الشهر السابق، أي بنسبة 19.7% ليصل إلى 51.7 دولار للبرميل مسجلا بذلك ارتفاعا بـ 18.1 دولار للبرميل، أي بنسبة 53.9% مقارنة بمعدله المسجل خلال نفس شهر ديسمبر سنة 2015. وقد كان لقرار خفض الإنتاج الذي توصلت إليه الدول الأعضاء في الأوبك خلال اجتماعها رقم 171 بمدينة فيينا (النمسا)، بالإضافة إلى اتفاق دول منظمة الأوبك مع دول أخرى منتجة للنفط من خارج الأوبك على خفض إنتاجها اعتبارا من بداية شهر جانفي 2017، دورا رئيسيا في ارتفاع السعار خلال شهر ديسمبر 2016 لتصل إلى أعلى معدلاتها منذ شهر جويلية 2015 (54.2 دولار/برميل).³ والشكل التالي يبين تطور أسعار النفط لسلة الأوبك للفترة من شهر ديسمبر 2015 إلى غاية ديسمبر 2016:

شكل رقم(3): تطور أسعار نفط سلة الأوبك (نوفمبر 2015- نوفمبر 2016)
(الوحدة: دولار/برميل)

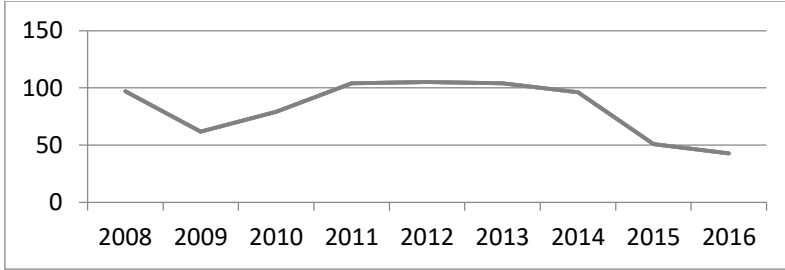


² تقرير شهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء (جانفي 2016)، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (O.APEC) – الإدارة الاقتصادية ص 1، متاح على الرابط: www.OAPECORG.ORG

³ تقرير شهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء (فيفري 2017)، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (O.APEC) – الإدارة الاقتصادية ص 1، متاح على الرابط: www.OAPECORG.ORG

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات التقرير الشهري O.APEC، فيفري 2017 وعلى العموم، عرفت أسعار النفط تراجعا حادا ابتداء من سنة 2009 وإلى غاية 2016، كان للانهيارات المتلاحقة في الأسواق المالية والمؤسسات المصرفية دافعا قويا لهذا الانخفاض وبمعدلات أسرع، بحيث انخفض السعر من 97.0 دولار/البرميل في سنة 2008 إلى 61.8 دولار للبرميل خلال سنة 2009، ويعرف انتعاشا بعد ذلك خلال الفترة (2011- 2013)، إلا أنه مع بداية سبتمبر 2014 انخفضت الأسعار بما يزيد عن 25% بحيث بلغت في شهر نوفمبر 75.6 دولار للبرميل ويستمر في الانخفاض ليصل إلى 59.5 دولار للبرميل في شهر ديسمبر 2014، وإلى 50.8 دولار للبرميل خلال سنة 2015 و42.8 دولار للبرميل خلال سنة 2016 مسجلا أدنى مستوى له منذ سنة 2013. ويوضح الشكل البياني التالي تطور أسعار النفط خلال الفترة (2008-2016):

شكل رقم(4): تطور أسعار النفط خلال الفترة (2008- 2016)
(الوحدة: دولار/برميل)



المصدر: إنجاز الباحثين بالاعتماد على معطيات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

2.1- العوامل المؤثرة في تطور أسعار النفط: تشير التقديرات إلى أن انخفاض أسعار النفط كان مدفوعا بعوامل العرض والطلب، كما أن السوق العالمي للنفط يتحدد بمجموعة من المتعاملين معه سواء كانوا منظمات دولية (OPEC)،⁴ أو شركات عالمية متعددة الجنسيات تعمل على حماية مصالح الدول المصدرة والمستوردة للنفط. **أ- الطلب العالمي على النفط:** تأثرت سوق النفط العالمية بعوامل متعارضة على مدى عدة سنوات ماضية، وقد زاد الطلب العالمي على النفط زيادة محدودة خلال الفترة (2011- 2014) مدفوعا بالطلب في البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية. ومع الانخفاض الكبير في أسعار النفط في الأشهر الأخيرة من سنة 2014، انخفض الطلب على الحصول على تراخيص التنقيب. وحسب تقارير حديثة،⁵ فقد تراجع عدد منصات الحفر في الولايات المتحدة الأمريكية في ديسمبر 2014 إلى 1882 منصة مقارنة بحوالي 1925 منصة في نوفمبر 2014، وانخفضت منصات الحفر في حوض

⁴ OPEC: Organization of Petroleum Exporting Countries

⁵ أحمد بن محمد السبيري (جويلية 2015) - نظرة عامة على أهم مصادر الطاقة غير التقليدية - ورقة عمل 6/15، إدارة الأبحاث الاقتصادية، مؤسسة النقد العربي السعودي ص 7

ويلستون (Williston) والذي يقع فيه حقل باكن (Bakken) بحوالي 17% في ديسمبر 2014 عما كانت عليه في أكتوبر 2014، وانخفضت منصات الحفر بحوالي 16% و14% في حقلي إيغل فورد (Eagle Ford) وبريميان (Permian) على التوالي في نفس الفترة.

وقد أشارت التقديرات الأولية المتعلقة بإجمالي الطلب على النفط خلال شهر نوفمبر 2015 إلى انخفاض إجمالي الطلب على النفط وذلك بمقدار 0.8 مليون برميل يوميا، أي بنسبة 0.8% مقارنة بمستويات الشهر السابق لتصل إلى 95.3 مليون برميل يوميا، وهو مستوى مرتفع بحوالي 2.1 مليون برميل يوميا مقارنة بنفس الشهر من السنة السابقة.⁶ إلا أن البيانات الأولية لتقرير وكالة الطاقة الدولية للربع الأول من سنة 2016، تشير إلى تراجع في الطلب من الصين والولايات المتحدة الأمريكية ومعظم أوروبا بمقدار 1.4 مليون برميل يوميا خلال الربع الأخير من سنة 2015. وتشير الإحصائيات بأنه قد تم استخدام ما يقارب نصف الاحتياطي الأصلي خلال القرن الواحد والعشرين بمعدل إنتاج يقارب 86 مليون برميل يوميا (تستهلك الولايات المتحدة 21 مليون برميل يوميا، أي ما يعادل نسبة 24% من الإنتاج العالمي).⁷

وبناء على توقعات منظمة الأوبك، فإن الطلب العالمي على النفط سيشهد تراجعا من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) من حوالي 45.8 مليون برميل يوميا في سنة 2014 إلى حوالي 45.2 مليون برميل يوميا في سنة 2019، بينما يتوقع ارتفاع الطلب على النفط من خارج دول OECD⁸ من حوالي 45.3 مليون برميل يوميا في سنة 2014 إلى حوالي 50.8 مليون برميل يوميا في سنة 2019.⁹ كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (1): توقعات الطلب العالمي على النفط
(الوحدة: مليون برميل يوميا)

2019	2018	2017	
45.2	45.3	45.5	الطلب من OECD
50.8	49.7	48.5	الطلب خارج OECD
96.0	95.0	94.0	إجمالي الطلب على النفط

المصدر: أحمد بن محمد السيارى نقلا عن تقرير توقعات الأوبك لعام 2014

ويتوقع أن يؤدي ارتفاع الاستهلاك في البلدان غير الأعضاء في المنظمة إلى استمرار قوة الطلب العالمي على النفط البالغة 7.7 مليون برميل يوميا بحلول عام 2019 مدفوعة

⁶ تقرير شهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء - الأوبك (جانفي 2016)، مرجع سابق ص 6

⁷ التقرير الشهري للجزيرة كابيتال- الجزيرة للأسواق المالية (أفريل 2016) - النفط والصناعات البتروكيمياوية - المملكة العربية السعودية ص 2

⁸ OECD: Organization for Economic Cooperation and Development

⁹ أحمد بن محمد السيارى، مرجع سابق ص 14

أساسا بطلب البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية، إذ من المتوقع أن يزيد بنسبة 19% أو 8.6 مليون برميل يوميا.

ب/- العرض العالمي للنفط: يخضع العرض العالمي للنفط للعديد من المحددات يأتي في مقدمتها الطلب على النفط وسعره، إذ يعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق. ويتحدد العرض كذلك بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة في الحقول في أوقات معينة وسياسة الدولة المنتجة للنفط، بالإضافة إلى حاجتها له لمواجهة استهلاكها المحلي من الطاقة.

وخلافا لانتهاء أسعار النفط في عام 2008 الذي كان نتيجة لعوامل الطلب، فإن العوامل الخاصة بجانب العرض تلعب دورا مهما في سوق النفط في الوقت الحالي، بحيث عرفت الكميات المعروضة من النفط ارتفاعا خلال شهر نوفمبر 2014 وذلك بمقدار 0.4 مليون برميل يوميا لتصل إلى 96.2 مليون برميل يوميا مقارنة بنفس الشهر للسنة الماضية، كما عرفت ارتفاعا آخر خلال شهر نوفمبر 2015 لتصل إلى 98.4 مليون برميل يوميا وهو مستوى مرتفع بحوالي 3.6 مليون برميل يوميا مقارنة بسنة 2014. وقد قفزت هذه الكميات المعروضة من النفط إلى 99.5 مليون برميل يومي في شهر جانفي 2016 مسجلة مستوى ارتفاع بحوالي 3.9 مليون برميل مقارنة بنفس الشهر من سنة 2015، في حين بلغت خلال شهر ديسمبر 2016 مقدار 100.2 مليون برميل يومي مشكّلة ارتفاعا بحوالي 2.8 مليون برميل يوميا مقارنة بشهر ديسمبر 2015.¹⁰ وعلى المدى المتوسط، سيتحدد معدل زيادة عرض النفط إلى حد كبير على أساس العوامل التالية:¹¹

- الطفرة الحالية في إنتاج النفط غير التقليدي في الولايات المتحدة: من المتوقع أن يؤدي استمرار ارتفاع إنتاج النفط الصخري الخفيف إلى زيادة إجمالي إنتاج النفط في الولايات المتحدة بما في ذلك سوائل الغاز الطبيعي بمقدار 2.8 مليون برميل بحلول عام 2019 وفقا لتقديرات وكالة الطاقة الدولية.

- زيادة إنتاج النفط في بلدان من خارج الأوبك مثل كندا والبرازيل: تشير التقديرات إلى أن إنتاج النفط غير التقليدي من الرمال النفطية الكندية سيؤدي إلى زيادة الإمدادات من خارج الأوبك بمقدار 1.2 مليون برميل يوميا بحلول عام 2019، بينما يتوقع أن تضيق الأرجنتين والبرازيل مليون برميل يوميا و0.8 مليون برميل يوميا على التوالي (تقرير IEA, 2014). وبصفة عامة، يمكن أن تزيد إمدادات النفط من خارج الأوبك بمقدار

¹⁰ إحصائيات مأخوذة من تقارير مختلفة حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك) - الإدارة الاقتصادية، أعداد: جانفي 2015، جانفي 2016، مارس 2016، وفبري 2017 على الرابط: www.OAPECORG.ORG

¹¹ أحمد آل درويش، نايف الغيث وآخرون (2015) - المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو - إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي ص 6 و7، متاح على الرابط:

www.imf.org

6.3 مليون برميل يوميا بحلول عام 2019، والجدول التالي يبيّن توقعات الأوبك للعرض العالمي على النفط:

جدول رقم (2): توقعات العرض العالمي على النفط (الوحدة: مليون برميل يوميا)

2019	2018	2017	
35.6	35.3	34.9	العرض من دول الأوبك
60.6	59.9	59.4	العرض خارج الأوبك
96.2	95.2	94.3	إجمالي عرض النفط

المصدر: أحمد بن محمد السيارى نقلا عن تقرير توقعات الأوبك لعام 2014

- قرارات المملكة العربية السعودية: تفترض توقعات خبراء صندوق النقد الدولي أن تظل صادرات النفط السعودية دون تغيير يُذكر على مدى السنوات الخمس القادمة.

- ستعرف إنتاجية الدول غير الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) استمرارا في التراجع بدءا من أوائل سنة 2020، ويفترض بالتالي أن تعود منظمة الأوبك إلى سياسة إدارة سوق نشطة، ولكنها مع ذلك ترى حصتها من الإنتاج العالمي ترتفع إلى نسبة 50% فقط بحلول سنة 2040.¹²

وتتوقع وكالة الطاقة الدولية أن يتراجع إنتاج النفط خارج الأوبك حتى منتصف العقد الثاني من الألفية قبل أن يتراجع إلى 50 مليون برميل في سنة 2035، أما الإنتاج من دول الأوبك فسيرتفع بعد سنة 2020 ليصل نصيب الأوبك في الإنتاج العالمي من 42% الحالية نحو 50% بحلول عام 2035. وترى الوكالة بأن الدافع الوحيد وراء الزيادة الإجمالية في إنتاج النفط العالمي هو النفط غير التقليدي بما في ذلك مساهمة من النفط الخفيف تتجاوز 4 مليون برميل في اليوم، وإن حوالي 30% من حجم الاستثمارات المطلوبة في الفترة حتى 2035 في النفط والغاز والبالغ 15 تريليون دولار ستكون في أمريكا الشمالية.¹³

2- آثار تراجع أسعار النفط:

لقد تسبب الانخفاض في أسعار النفط في حدوث خسائر في الصادرات وإيرادات المالية العامة في البلدان المصدرة للنفط، أما البلدان المستوردة للنفط، فهي تحقق مكاسب من انخفاض أسعار النفط من خلال انخفاض فواتير وارداتها النفطية وتراجع فواتير دعم أسعار الطاقة. وسوف نقدم فيما يلي بعض جوانب آثار انخفاض أسعار النفط على بعض المؤشرات في الاقتصاديات العالمية:

¹² International Energy Agency- iea (2016), Séance Sustainable Together, World Energy Outlook, Arabic Translation p 6, www.iea.org

¹³ International Energy Agency- iea (2012), Séance Sustainable Together, World Energy Outlook, Arabic Translation p 4, www.iea.org

1.2- ارتفاع أسعار الفائدة: تتأثر آفاق الاقتصاد الإقليمي أيضا بتطورات أسعار الفائدة وأسعار الصرف العالمية المدفوعة بتوقعات العودة للسياسات النقدية الطبيعية في الولايات المتحدة، وإن كانت بدرجة أقل من تأثرها بانخفاضات أسعار السلع الأولية والطلب الخارجي. ومن المرجح أن تؤدي الزيادة المتوقعة في أسعار الفائدة الأمريكية إلى تشديد الأوضاع المالية في منطقتي " الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان" و" القوقاز وآسيا الوسطى"، خاصة في دول مجلس التعاون الخليجي نتيجة إتباعها نظم سعر الصرف السائد. ومن المرجح أن يتأخر انتقال هذه التداعيات إلى أسعار الفائدة بسبب بطء انتقال الآثار.¹⁴

2.2- انخفاض قيمة العملات مقابل الدولار: رغم ربط العملة بالدولار الأمريكي في دول مجلس التعاون الخليجي وغيرها من نظم سعر الصرف الموجه في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد انخفضت قيمة عدد من العملات المحلية مقابل الدولار الأمريكي منذ تراجع أسعار النفط في 2014. ورغم انخفاض سعر الصرف الاسمي، فقد ارتفعت القيمة الحقيقية لعملات بلدان منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منذ جوان 2014، وهذا راجع لضعف اليورو والانخفاض الحاد في قيمة الروبل الروسي.¹⁵

3.2- تعرض البنوك للمخاطر: لقد تأثرت النظم المصرفية في دول مجلس التعاون الخليجي بانخفاض أسعار النفط نظرا للارتباط القائم بين النمو غير النفطي والإنفاق الحكومي، وبالنسبة للبلدان خارج مجلس التعاون الخليجي.¹⁶

4.2- تراجع معدلات التضخم: أدى تراجع أسعار النفط إلى تراجع معدلات التضخم على مستوى العالم، وتذهب تقديرات البنك الدولي إلى أن استمرار الانخفاض بنسبة 30% في أسعار النفط (إذا كان بسبب كثرة إمدادات العرض) قد يؤدي إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي العالمي قرابة 0.5 نقطة مئوية في المدى المتوسط.

وقد أسهم ضعف النمو في منطقة اليورو وتباطؤه في الصين والبرازيل إلى تراجع حاد في أسعار النفط في الأشهر الستة الأخيرة لسنة 2015 بالرغم من تعافي الاقتصاد الأمريكي. ويشير صندوق النقد الدولي- بعد قراءة متفحصة لتوقعات منظمة الطاقة الدولية للطلب على النفط الخام بين جوان وديسمبر 2015 - إلى أن تراجع الطلب أسهم بنسبة تتراوح بين 20% و35% من تراجع أسعار النفط. وتجمع أغلب التحليلات إلى أن العامل الرئيسي الذي دفع أسعار النفط إلى الانخفاض بشكل سريع منذ نوفمبر 2014 هو إصدار السعودية، أكبر مصدر للخام في العالم، على عدم تقليص إنتاجها، وهذا ما جعل منظمة الأوبك تقرر في أواخر شهر نوفمبر الإبقاء على سقف إنتاجها المحدد بثلاثين مليون برميل يوميا رغم استمرار تراجع أسعار النفط.¹⁷

¹⁴ تقرير حول مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي (جانفي 2015)، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد

الدولي ص 4، متاح على الرابط: www.imf.org

¹⁵ تقرير حول مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي، مرجع سابق ص 5

¹⁶ تقرير حول مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي، مرجع سابق ص 7

¹⁷ نيفين حسين، مرجع سابق ص 3 و4

5.2- تراجع المالية العامة وضعف أرصدة الحسابات الخارجية: لقد تسبب انخفاض أسعار النفط في إضعاف أرصدة الحسابات الخارجية والمالية العامة في البلدان المصدرة للنفط، لكن الهوامش الوقائية الكبيرة وموارد التمويل المتوفرة لدى معظم هذه البلدان سمحت لها بتجنب تنفيذ تخفيضات حادة في الإنفاق الحكومي، مما يحد من الأثر على النمو قريب الأجل والاستقرار المالي. ففي العراق، فقد تدهور الوضع المالي نتيجة لانخفاض أسعار النفط وضخامة الإنفاق العسكري والتكاليف الناجمة عن الحرب الأهلية، وفي الجزائر تأثرت المالية العامة بشكل ملحوظ نتيجة تراجع أسعار النفط منذ منتصف 2014، ويتمثل هذا التأثير على المالية العامة -التي ترتبط بشكل وثيق بالجباية النفطية- أساسا في ارتفاع عجز الميزانية والتراجع السريع في موجودات صندوق ضبط الإيرادات.

ولقد أدى تراجع مداخيل الجباية النفطية في الجزائر (28.8%) مقارنة بالثلاثي الأول من 2014 إلى انكماش إمكانيات التمويل من طرف الخزينة العمومية 571.6 مليار دينار نهاية الثلاثي الأول من 2015 لتسقط بذلك إلى 3916.5 مليار دينار جزائري خلال الثلاثي الأول من السنة (مقابل 4488.1 مليار دينار جزائري نهاية ديسمبر 2014 و5088.6 مليار دج نهاية مارس 2014). كنتيجة لذلك، فقد تم استغلال موارد صندوق ضبط الإيرادات بشكل واسع من أجل تغطية عجز الميزانية الذي ارتفع إلى 476.8 مليار دينار جزائري خلال الأشهر الثلاثة الأولى من سنة 2015 مقابل 432.3 مليار خلال ذات الفترة من سنة 2014.¹⁸ وكان آخر تقرير صادر عن بنك الجزائر المركزي لشهر جانفي 2016 حول الوضعية المالية للجزائر أن احتياطات الجزائر من الصرف في تراجع مستمر بحيث بلغت قيمتها 152.7 مليار دولار أمريكي حتى سبتمبر 2015 مقابل 159.03 مليار في جويلية 2015 بانخفاض بلغ 6.33 مليار دولار في أربعة أشهر فقط. وأضاف ذات المصدر أن عجزا كبيرا في ميزان المدفوعات بلغ 20.8 مليار دولار خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2015 مقابل عجز بـ 3.02 مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة 2014، كما أن الرصيد الإجمالي للخزينة سجل عجزا بقيمة 1653 مليار دينار (15.5 مليار دولار) خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2015 مقابل عجز بـ 789 مليار دينار (7.5 مليار دولار) خلال نفس الفترة من سنة 2014.¹⁹

6.2- ضعف أسواق الأسهم: عرفت أسواق الأسهم في العديد من البلدان منها إيران والكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة تراجعاً حاداً في أواخر سنة 2014 نتيجة تزايد المخاوف من مدى تأثير اقتصادياتها بانخفاض أسعار النفط، خاصة قيام الحكومات التي كانت من أهم محركات زيادة إيرادات الشركات بخفض نفقاتها استجابة لانخفاض أسعار النفط.

الخلاصة:

¹⁸ إحصاءات خاصة ببنك الجزائر، أعداد مختلفة

¹⁹ إحصائيات متاحة على الموقع: <http://prix du baril.com>، تاريخ الإطلاع: 2017/08/07

شهدت الأحداث الأخيرة تراجع النمو العالمي وزيادة سريعة في إنتاج النفط في الولايات المتحدة، والقضايا الأمنية الجارية في عدد من البلدان الرئيسية المصدرة للنفط. وهناك عدد من العوامل التي يُرَجَّح أن يكون لها تأثير على سوق النفط العالمية في السنوات القادمة، وهي تشمل قوة التعافي العالمي، ومسار إنتاج النفط في الولايات المتحدة، ومدى انقطاع الإمدادات في البلدان التي تعاني من الصراعات وعدم الاستقرار السياسي. وبالرغم من أن هذه العوامل تعني أن هناك قدرا كبيرا من عدم التأكد حول آفاق سوق النفط، من المحتمل أن يستمر نمو العرض بسرعة أكبر من الطلب في السنوات القادمة.

وبالرغم من اعتقاد الأسواق الأجلة لبورصة النفط الدولية أن هناك احتمال من انتعاش أسعار النفط، فإنه لا توجد أي مؤشرات تبين هذا التعافي في الأسواق، كما أن التنبؤ بسوق النفط ليس بالأمر السهل كما تظهره تجربة 2014، لأن هناك عدة عوامل مجهولة مثل العرض والطلب، والظروف الجيوسياسية، والبيئة النقدية والتنظيمية العالمية قد تساعد على تحول الأسعار في اتجاهات مختلفة.

ومما سبق يمكن عرض النتائج التي توصل إليها هذا البحث باختصار كما يلي:
- شهدت أسعار النفط انخفاضا حادا ابتداء من سنة 2009 ثم سبتمبر 2014 بنسبة 55% تقريبا، وإلى غاية 2016 مسجلة 42.8 دولار للبرميل وهو أدنى مستوى له؛
- عرفت أسعار النفط انخفاضا نتيجة عوامل العرض والطلب؛
- أدى انخفاض أسعار النفط إلى تقلبات في المؤشرات الاقتصادية في العديد من الدول.

التوصيات: توصلت هذه الدراسة إلى تقديم التوصيات التالية:

- للإضمان استدامة موارد الطاقة باعتبارها ضمان لاستدامة نمو الدولة؛
- للتحقيق أمن واستدامة قطاع الطاقة والمياه؛
- لتوفير البيئة التشريعية والقانونية لتنظيم قطاع الطاقة؛
- للضرورة اللجوء إلى الطاقات المتجددة بسبب نضوب الوقود الأحفوري من جهة، ومن جهة ثانية تعد مكونا هاما لارتفاع الطاقة؛
- للعمل على زيادة الاستثمارات من أجل رفع نسبة النمو الاقتصادي؛
- للضرورة تنويع الاقتصاد من أجل تخفيف حدة تراجع أسعار النفط.

المراجع:

1. أحمد بن محمد السيارى (جولية 2015) - نظرة عامة على أهم مصادر الطاقة غير التقليدية - ورقة عمل 6/15، إدارة الأبحاث الاقتصادية، مؤسسة النقد العربي السعودي
2. أحمد آل درويش، نايف الغيث وآخرون (2015) - المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو - إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، متاح على الرابط: www.imf.org
3. تقرير شهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء (جانفي 2015)، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (OAEPC) - الإدارة الاقتصادية، متاح على الرابط: www.OAPECORG.ORG

4. تقرير شهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء (جانفي 2016)، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (OAEPC) – الإدارة الاقتصادية، متاح على الرابط: WWW.OAPECORG.ORG

5. تقرير شهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء (فيفري 2017)، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (OAEPC) – الإدارة الاقتصادية، متاح على الرابط: WWW.OAPECORG.ORG

6. التقرير الشهري للجزيرة كابيتال- الجزيرة للأسواق المالية (أفريل 2016) – **النفط والصناعات البتروكيماوية** – المملكة العربية السعودية
7. تقرير حول مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي (جانفي 2015)، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، متاح على الرابط: www.imf.org

8. إحصائيات مأخوذة من تقارير مختلفة حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء – منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) – الإدارة الاقتصادية، أعداد: جانفي 2015، جانفي 2016، مارس 2016، وفيفري 2017 على الرابط: WWW.OAPECORG.ORG

9. إحصائيات متاحة على الموقع: <http://prix du baril.com>، 2017/08/07

10. International Energy Agency- iea (2012), Séance Sustainable Together, World Energy Outlook, Arabic Translation, www.iea.org

11. International Energy Agency- iea (2016), Séance Sustainable Together, World Energy Outlook, Arabic Translation, www.iea.org

10. إحصاءات خاصة ببنك الجزائر، أعداد مختلفة